

المشرقُ الرقْمِيَّة



مجلة إلكترونية تصدر مرتين في السنة عن دار المشرق
العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٣

ديموقراطية إسرائيل الدينية

صلاح أبو جودة اليسوعي*

مقدمة

منذ أن أخفقت الانتفاضات العربية في إنتاج أنظمة حكم ديموقراطية في البلدان التي قامت فيها، ازداد ارتفاع أصوات أكاديمية وسياسية تدعي أن إسرائيل تبقى الدولة الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ولكن هذا الادعاء يحتاج إلى توضيح: إن الديموقراطية السائدة إسرائيل دينية بامتياز، وبعيدة كل البعد عن الديموقراطية الليبرالية المثالية.

تُعرف الديموقراطية الدينية باختصار بشكل حكم تكتسب فيه قيم دينية معينة صفة قانونية، أو تُعد فيه نصوص دينية مرجعاً قانونياً، أو تُتخذ فيه عقيدة دينية معينة صفة هوية الدولة وينص عليها الدستور صراحة. وفي المقابل، من المسلم به حالياً أنه بالرغم من الصيغ المختلفة لمنزلة الدين ودوره في الديموقراطيات الليبرالية، فإن المواطنة لا تقوم بأي شكل من الأشكال على الانتماء إلى أي دين رسمياً كان أو غير رسمي؛ وبكلام آخر، لا يمكن أن يكون

* مدير دار المشرق ومجلة المشرق.

الدِّين من مكوّنات المواطَنيّة، ولا أن يكون له أيّ تأثير في عمل الحكومة واشتِراع القوانين ونشاط العدالة.

يرتبط تأسيس دولة إسرائيل نفسها في العام ١٩٤٨ بمشروع تيودور هرتزل الذي يعود إلى العام ١٨٩٧، ويرمي إلى جمع الشعب اليهوديّ في دولة خاصّة به. وقد تطوّرت مؤسّسات تلك الدولة على أساس هذه الخلفيّة؛ فالشرعيّة الدينيّة اليهوديّة بدت في صلب عمل النظام، بل ومبرّر وجوده. وبكلام آخر، يُفهم دورُ النظام وشرعيّته في خدمة الشعب بصفته صاحب معتقدٍ وهويّة دينيّين. وانطلاقًا من هذه الخلفيّة أيضًا تُطرح العلاقات بالأقليات الدينيّة والعرقيّة الأخرى التي تكوّن المجتمع الإسرائيليّ.

أولاً: ديموقراطية دولة إسرائيل

لا يأتي إعلان استقلال دولة إسرائيل على ذكر الديموقراطية، بل يذكر أنّ إسرائيل "دولة يهوديّة في أرض إسرائيل". ولكنّه يذكر في المقابل أنّ الدولة "تؤمن المساواة الاجتماعيّة الكاملة والحقوق السياسيّة لجميع قاطنيها من دون تمييز لدينهم أو عرقهم أو جنسهم؛ إنّها تضمن حريّة الدِّين والضمير واللغة والتربية والثقافة؛ وستحفظ الأماكن المقدّسة لجميع الأديان، وستكون مخصصة لمبادئ شرعة الأمم المتّحدة". ويتوجّه الإعلان إلى السكّان العرب في دولة إسرائيل "ليحافظوا على السلام ويشاركوا في بناء الدولة على أسس المواطَنيّة الكاملة والمتساوية ويتمثّلوا في مؤسّساتها المؤقتة والدائمة"^١. ومن ثمّ، ذكر لاحقاً في "القانون الأساسي" الذي يقوم مقام الدستور^٢، أنّ إسرائيل دولة "يهوديّة

<http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/declaration%20of%20>

0e

stablishment%20of%20state%20of%20israel.aspx

^٢ لم يوضّع دستور لدولة إسرائيل بالرغم من أنّ إعلان الاستقلال في ١٤ أيار ١٩٤٨ نصّ على صياغة دستور في السنة نفسها. وسبب الإعراض عن المشروع يعود إلى أنّ شريحة

ديموقراطية^٣، تعتمد مبدأ فصل السلطات الثلاث: البرلمان (الكنيست)، والسلطة التنفيذية أي الحكومة، والسلطة القضائية. وتم اعتماد العلم الرسمي الذي تتوسطه "نجمة داود" التي اعتمدت رمزاً للجماعة اليهودية منذ القرن السابع عشر، وشعاراً للحركة الصهيونية في العام ١٨٩٧؛ كما تم اعتماد النشيد الوطني بصورة غير رسمية وهو قصيدة بعنوان "الرجاء"، دونها في اورشليم يهودي من أوروبا الشرقية في العام ١٨٨٦. وقد اكتسب النشيد صفة رسمية في العام ٢٠٠٤ بعد أن صدق عليه الكنيست^٤.

أما في ما خص الأحزاب السياسية الإسرائيلية فهي لا تختلف على يهودية دولة إسرائيل، بل على حدود الديمقراطية. ففي حين يميل اليسار إلى اعتماد نهج أشد ليبرالية حتى تشريع الزواج المدني، يميل اليمين إلى ربط أوثق بين تعاليم اليهودية والنظام الديموقراطي. ونظراً إلى أن حكومات إسرائيل المتعاقبة ائتلافية، فإن سياساتها تقوم على المساومات التي تأتي في الغالب لصالح اليمين، ولا سيما تياراته المتشددة. إذ نجد قرارات حكومية، على سبيل المثال، تتصل بأنواع الوجبات الغذائية في الفنادق والمطاعم بحيث تتلاءم والتقاليد اليهودية، وتمويل بناء مجامع للجماعات اليهودية المتشددة ومدارس لها، وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية بالرغم من الإدانات الدولية ومخالفة ذلك معاهدات السلام مع الفلسطينيين، والاستمرار في عمليات التنقيب عن هيكل سليمان في ضواحي المسجد الأقصى وتحتة بدعم منظمات غير حكومية. ويتجاوز الصراع الملتبس على حدود الديمقراطية بين اليسار واليمين مسائل المستوطنات والقدس والمدارس الدينية، ليمس مرجعية الجيش نفسه. فقد قامت مجادلات نهاية العام ٢٠١٢ في شأن أخلاقية طاعة الجنود أوامر حكومية تقضي

واسعة من اليهود المتدينين اعتبرت أن نصاً دستورياً تعتمد الحكومة قد يصبح أهم من النص الديني.

^٣ http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic3_eng.htm

^٤ في ما يلي ترجمة النشيد العربية: "طالما في القلب تكمن/ نفس يهودية تتوق/ وللأمم نحو الشرق/ عين تنظر إلى صهيون/ أملنا لم يضيع بعد/ أمل عمره ألفا سنة/ أن نكون شعباً حراً في أرضنا/ أرض صهيون وأورشليم".

بإخلاء المستوطنات. ومما لا شكّ فيه أنّ اليمين المتشدّد أو ما يُسمّى باليهود الأرثوذكس الغلاة أو "الحريديم"°، الذين يؤلّفون ما يقارب ١٢ بالمائة من مجموع سكّان إسرائيل اليهود، سيضطلعون بدور سياسيّ متنامٍ في العقدَيْن القادمين، لأنّ نسبة ولاداتهم ترتفع كثيراً مقارنة بنسبة الولادات المتدنيّة عند الليبراليّين.

ثانياً: الديموقراطيّة اليهوديّة والسكّان العرب

لعلّ المواطنيّة هي التحدّي الأبرز في موضوع ديموقراطيّة دولة إسرائيل، عندما يأتي الكلام على السكّان العرب. فهل يمكن أن تقوم ديموقراطيّة حقيقيّة ببقى تعريف المواطنيّة فيها منتقصاً إزاء شريحة تؤلّف حوالي ٢٠ بالمائة من مجموع سكّان الدولة، الأمر الذي يطرح بديهيّاً وباستمرار السؤال عن ولاء هذه الشريحة للدولة؟ إنّ إسرائيل دولة يهوديّة، ولا يمكن السكّان العرب إلّا أن يجدوا أنفسهم غرباء عن هويّتها. لا يُدعى هؤلاء إلى الخدمة العسكريّة بالرغم من أنّهم يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة؛ والقلة التي قُبلت في الجيش منهم، وُضعت في "وحدات الأقليّات". إضافةً إلى ذلك، فبالرغم من حقّ العرب بالتصويت في الانتخابات وتأسيس أحزاب خاصّة بهم، والاعتراف باللغة العربيّة لغّةً رسميّة تُستخدم في نظام مدرسيّ مستقلّ، فإنّ الحكومات المتعاقبة تُظهر القليل من الودّ تجاههم، ومسألة ولأنهم تثير المشاكل السياسيّة باستمرار معهم. فوزير الخارجيّة الإسرائيليّ المستقيل في العام ٢٠١٢، أفيغور لبيرمان، مؤسس الحزب المتشدّد "إسرائيل بيتنا"، طالب أن يُقسم السكّان العرب يمين الولاء لدولة إسرائيل اليهوديّة. كما جرت عدّة محاولات لنزع الصفة الشرعيّة عن أحزاب عربيّة أو عن بعض النوّاب العرب في الكنيست، بسبب مسألة الولاء للدولة أو مواقفهم من الأراضي المحتلّة والسياسة المتّبعة إزاء الفلسطينيّين.

° كلمة مشتقّة من لفظة يهوديّة تعني "الارتعاد"، وفي الغالب المقصود "الارتعاد أمام الله".

خلاصة

يجب التمييز بين الجماعات اليهودية التي تعيش في بلدان ديمقراطية عريقة ودولة إسرائيل. فجماعات يهود "الشتات" انخرطت في الحياة الديمقراطية التي سمحت لها بالحفاظ على تقاليدنا الدينية شأن باقي أتباع الأديان الأخرى، في ظلّ دساتير تضمن الحرية الدينية وحقوق الإنسان. أمّا في دولة إسرائيل فالديموقراطية تتّصل بطابع الدولة اليهودي، الأمر الذي يضع حدودًا كبيرة إزاء ممارسة ديموقراطية كاملة، وي طرح أسئلة أساسية في ما خصّ حقوق الإنسان والعدالة والمواطنة، ولا سيّما عندما يأتي الكلام على عرب إسرائيل وباقي الأقليات غير اليهودية. وتبدو مؤشّرات استطلاعات العام ٢٠١٣ في غير صالح التطوّر الديمقراطيّ. فالهوة تتّسع بين المواطنين اليهود وغير اليهود في ما خصّ علاقتهم بالدولة، كما ترتفع نسبة اليهود الإسرائيليّين الذين يعتبرون أنّ إسرائيل دولة لهم^٦.

٦

<http://www.timesofisrael.com/democracy-index-shows-wide-gaps-between-jewish-arab-citizens>